

## الأنباء: الأبواب موصدة حكومياً.. ومهمة غرفة الأوضاع التعمية على أكبر فضيحة: الكهرباء

وطنية - كتبت صحيفة الأنباء تقول: ينقضي الأسبوع على مشهد مكفر. حكومياً الأبواب موصدة أمام أي حراك فعلي، ولا أجواء عن اتصالات على خط بعيدا بيت الوسط. فبعيدا مشغولة بمحاولة نفي ما تسرب عن لقاء رئيس الجمهورية بمجلس القضاء الأعلى، فيما بيت الوسط الذي يجري ترتيبات داخل جدران تيار المستقبل، ينتظر المفاعيل المسبقة لزيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عليها تدفع عجلة التأليف

مصادر مراقبة اعتبرت عبر جريدة الأنباء الالكترونية أن "فريق العهد نجح بنقل المعركة من الخلاف على تشكيل الحكومة الى الخلاف حول موضوع الاستدعاءات القضائية، وهو ما جعل الرئيس الحريري يستشرس". في دفاعه عن رئاسة الحكومة التي يصرّ على أن تكون محصنة مثل الرئاستين الأولى والثانية

المصادر تحدثت عن "استحالة تشكيل حكومة قبل الأعياد وقبل زيارة الرئيس الفرنسي، حيث لا يبدو ان هناك نية لدى رئيس الجمهورية لتعديل موقفه، ولا مؤشرات توحى بزيارة قريبة للحريري الى بعيدا للاطلاع على موقف عون من التشكيلة الحكومية التي سلمه إياها الأسبوع الفائت"، في حين تشيع أجواء بعيدا بأنها بانتظار رد الحريري على طرح عون

وفي هذا السياق، دعت أوساط بيت الوسط عبر جريدة الأنباء الالكترونية إلى "الفصل بين الملف القضائي وملف تشكيل الحكومة"، موضحة ان "دفاع الحريري عن موقع رئاسة مجلس الوزراء ليس موجها ضد رئيس الجمهورية إنما هو نابع من حرصه على هذا الموقع"، ورأت أن "استدعاء الرئيس حسان دياب ليس بريئا والّا". لماذا تحركت هذه الأمور دفعة واحدة بعد تسليم الحريري لعون مسودة تشكيل الحكومة؟

توازيا، استبعدت مصادر سياسية ان يقوم الرئيس ماكرون بأي وساطة أثناء زيارته الى لبنان في 22 من الجاري للإفراج عن الحكومة، لأن المعلومات تشير إلى أنه لن يلتقي المسؤولين اللبنانيين بحال لم يحصل تطور إيجابي حكومياً، وعندها قد تنحصر زيارته فقط بالجنوب ولقاء الكتيبة الفرنسية العاملة ضمن قوات "اليونيفيل"، إلا أنه في حال لمس استعداداً من عون لتعديل موقفه فحينها لن يفوت هذه الفرصة

في هذه الأثناء، كان لافتاً بيان النفي الذي صدر عن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية حول ما تُسبب إلى الرئيس عون خلال اجتماعه مع مجلس القضاء الأعلى، وما تم تسريبه عن لسانه وطاول كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، وذلك عشية القرارات التي صدرت عن القاضي العدلي، ما يثير الكثير من التساؤلات حول ما يجري في الغرف المغلقة وفي الكواليس

وفيما لا تزال تتفاعل قضية استدعاء رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وثلاثة وزراء امام المحقق العدلي، فإن التعقيدات تشابكت أكثر مع غبار المعارك القضائية، والخط المقصود بين ضرورة التحقيق مع الجميع من كل المستويات وفي كل الملفات، وبين الانتقائية الكيدية في فتح بعض القضايا وفق توجيهات "غرفة الأوضاع" التابعة لفريق الحكم الذي يتعمد التعمية على ما بلغته الأمور من تدهور في هذا العهد وعلى الملف الأكثر خسارة في تاريخ الدولة اللبنانية، الكهرباء

وفي التحقيق بانفجار المرفأ وصلاحيه المحقق العدلي باستدعاء رئيس الجمهورية، لفت رئيس مؤسسة

جوستيسيا المحامي بول مرقص في حديث لجريدة الأنباء الالكترونية الى أمرين، "الأصول القانونية ومضمون التحقيقات".

في الأصول القانونية قال مرقص: "لا يستطيع المحقق العدلي ان يتوجه الى رئيس الجمهورية بالاتهام او بالادعاء، لأن المادة ?? من الدستور تحصر توجيه الاتهام لرئيس الجمهورية ومحاكمته أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء سواء بتهمة خيانة عظمى او جريمة عادية، بينما ذلك لا ينسحب على رؤساء الوزارات والوزراء الذين يفرق بين ما إذا كانوا قد ارتكبوا جريمة جزائية فيحاكمون فيها أمام المحاكم الجزائية وأرفعها المجلس العدلي، وإذا ارتكبوا إخلالا بالواجبات الحكومية، وهنا في يحاكمون أمام المجلس الأعلى سندا للمادتين ?? و ?? من الدستور وسواهما. والاتهام الذي ذهب إليه المحقق العدلي بوجه دياب وعدد من الوزراء السابقين لا يستند الى الاخلال بالواجبات انما بعدم اتخاذ اجراءات آيلة الى تدارك حصول جريمة او التسبب بوفاة وهو ما يدخل باختصاص القضاء الجزائي وأرفعه المجلس العدلي، استناداً إلى اجتهاد محكمة التمييز عام 2000، الذي يولي اختصاص ملاحقة الوزراء جزائياً إلى القضاء العادي وليس المجلس الأعلى في هذه الحالة".

وأضاف مرقص: "لقد سبق ان حدث ذلك مرات ثلاث، اخرها مع أحد وزراء الزراعة السابقين الذي حوكم أمام القضاء الجزائي العادي وليس المجلس الأعلى".

<http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/518919/nna-leb.gov.lb/ar>